البحث الثانى
توزيع معاشات نظام التأمينات الإجتماعية المصرى
فى حالات الوفاة
دراسة تحليلية

"التطبيقات العملية لمبدأ الإعالة فى تحديد المستحقين فى التأمينات الإجتماعية"

تمهيد:

تعتبر الوفاة من أهم أخطار الأشخاص التى تبين أهمية التأمين ويبدو من خلالها التضامن الإجتماعى.

أن الوفاة من الأخطار التى يتعرض لها كافة البشر ولا يمكن لهم تجنبها ذلك أن تحققها مؤكداً يؤمن به الجميع ويلمسونه ولا ينصب الإحتمال إلا على تاريخ الوفاة فعلمها عند الله سبحانه وتعالى .

ومن هنا يبدو للجميع الدور الذى يمكن أن يلعبه التأمين إذ تبدو أهمية التضامن والتكافل فى مواجهة الخسائر المادية الناشئة عن تحقق خطر الوفاة كخطر مؤكداً الوقوع قد يتحقق فى أى عمر وفى أى لحظة وبالتالي لا يمكن تجنبه ولا تعتبر أساليب الإدخار والإحتياط من الوسائل الكافية لمواجهته.

ولعل المشكلة الأولى التى تثيرها الوفاة من الناحية التأمينية تلك الخاصة بمدى تحقيق التأمين لأهدافه أى بمدى كفاية معاشات الوفاة لمواجهة الخسارة المادية الناشئة عن تحقق الوفاة المبكرة وما يتصل بذلك من محاولات لقياس تلك الخسارة **Measuring premature death lose** من خلال ما يعرف بمدخل التراكم الرأسمالى للدخل الذى كان سيحصل عليه المؤمن عليه طوال حياته العملية لولا وقوع الوفاة المبكرة **Capitalization of income approach** أو من خلال ما يعرف بأسلوب تقدير الإحتياجات **needs approach** سواء فى ذلك الناشئة مباشرة عن الوفاة (كنفقات الجنائز) أو تلك التى كان المؤمن عليه

ملتزما بها تجاه أسرته لمواجهة نفقات الإعاشة والتعليم والعلاج والزواج الخ(١).

وفى سبيل تحديد مدى مناسبة أو كفاية معاشات الوفاة يتعين علينا أن نبحث فى أمرين:

لمن تؤدى تلك المعاشات وما هى أنصبة كل من المستحقين فيها وبمعنى آخر يتعين علينا أن نبحث فى توزيع معاشات الوفاة خاصة بالنسبة لنظام التأمينات الإجتماعية حيث يحدد هذا النظام بنصوص عامة المستحقون فى معاشات الوفاة ويبين أنصبة كل منهم فى تلك المعاشات.

أهمية البحث:

يقوم المؤمن له أو المتعاقد فى عقود تأمينات الحياه ما يسمى بالمستفيدين من مبلغ التأمين الذى قد يستحق بوفاة المؤمن عليه كما يحدد نصيب كل من هؤلاء المستفيدين فى مبلغ التأمين المشار إليه وطالما يتم ذلك فى إطار المبادئ التأمينية فلا مجال لأى تدخل من جانب الهيئة التأمينية.

أما فى نظم التأمينات الإجتماعية فإن القوانين الصادرة بها تستقل بتحديد من يطلق عليهم المستحقون فى الحقوق التأمينية الناشئة عن الوفاة وأحكام وشروط إستحقاقهم وبكيفية تحديد نصيب كل منهم فى الحقوق المشار إليها وبمعنى آخر فإن إرادة الفرد فى هذا المجال تكاد تكون معدومه وتحل محلها إرادة المجتمع وتحدد بالتالى الحقوق التأمينية وأصحاب الحق فيها وفقا لنصوص قانونية عامة.

وهكذا تقع على نظم التأمينات الإجتماعية مسئولية وضع الأحكام التى تتفق فى مجملها مع الرغبات والإحتياجات المفترضة لمن تسرى فى شأنهم هذه النظم والا تعذر عليها تحقيق أهدافها فى مجال توفير الحماية التأمينية المنشوده.

(1) Mark R. greene and james S.Trieschmann, Risk and Insurance, Cinoinnati, Ohio,U.S.A, South-western publishing co., 1981 pp 319, 32..

وتبدو الأهمية المتزايدة للبحث بالنسبة لنظام التأمينات الإجتماعية فى مصر إذا ما تبين لنا أنه وفقا للوضع فى ٣٠/٦/١٩٨٧ فإن عدد حالات معاشات التقاعد والوفاه يبلغ حوالى مليون و٥٥٩ ألف حالة بمتوسط شهرى ٤٥.١٧ جنيها (١) وأن من بين ١٢-٧٢١ مستحقا فى معاشات الوفاة التى تؤديها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات فإن ٢٩.٩% منهم لا يقل نصيبه الشهرى عن عشرة جنيها بل يقل نصيب ٥.٦% منهم عن خمسة جنيها شهرىا (٢) وهكذا يكتسب البحث أهميته لإرتباطه بأعداد كبيرة ذات معاشات متواضعة يتعدد المستحقون لها فى حالات الوفاة فتتضاءل أنصبة كل منهم ويتعين علينا بالتالى أن ندقق فى تحديد هؤلاء المستحقون وفى بيان أنصبتهم.

الهدف من البحث:

لا شك أن قيام نظم التأمينات الإجتماعية بتحقيق هدفها الأساسى فى مجال ضمان مستوى المعيشة أو علناأقل ضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة يرتبط بأدائها للمزايا أو الحقوق التأمينية لمن يتحقق بالنسبة لهم أحد الأخطار التى تتعامل معها تلك النظم بما يؤدى لإنقطاع دخولهم.

وفى هذا الشأن فإن وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تثير مشكلة تحديد المستحقين أو المستفيدين من معاشات الوفاة وكيفية توزيع المعاش بينهم، وبحكم إجبارية نظم التأمينات الإجتماعية فإن مسألة تحديد لمن يؤدى المعاش عندئذ وبأى أسس يتم توزيعه لا تترك لإرادة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بل يحددها القانون الصادر بنظام التأمين الإجتماعى.

وفى هذه الدراسة نبحث فى مدى التزام النظام المصرى للتأمينات الإجتماعية بما إنتهت إليه التوصيات والإتفاقيات الدولية وبخبرة نظم التأمينات الإجتماعية فى الدول المختلفة مع مراعاة أوضاعنا المحلية وما يؤدى إليه ذلك من إستخلاص التطوير الملانم لنظام التأمين الإجتماعى فى مصر تحقيقا لدوره التأمينى على المستوى القومى.

(١) راجع الجدول رقم ٧

(٢) راجع الجدول رقم ١١

إطار البحث:

يهتم البحث بتوزيع معاشات نظام التأمينات الإجتماعية فى حالات الوفاة بالتطبيق على الوضع فى مصر.

وأمام تعدد قوانين التأمينات الإجتماعية فى مصر بتعدد قطاعات المجتمع فإن دراستنا تهتم بالمعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ووحدات القطاعين العام والخاص بإعتباره القانون العام الذى تسرى أغلب أحكامه فى شأن باقى فئات المجتمع التى تشملها القوانين الأخرى.

خطة البحث:

تتعامل مختلف نظم التأمينات الإجتماعية فى كافة دول العالم مع خطر الوفاة ويكون عليها أن تقرر قواعد وأحكام قانونية عامة لتحديد المستحقين فى المزايا أو الحقوق التأمينية المستحقة ونسب وكيفية توزيعها بين المستحقين وتستفيد نظم التأمينات الإجتماعية فى هذا الشأن من المبادئ والتوصيات الدولية ومن خبرة الدول المختلفة إلى جانب إهتمام كل دولة بأوضاعها المحلية. (١)

وهكذا فإننا نبدأ دراستنا فى هذا البحث ببيان ما إنتهت إليه الإتفاقيات والتوصيات الدولية وخبرة الدول المختلفة من حيث ربط إستحقاق معاش الوفاة بأفراد الأسرة الذين يعتمدون فى معيشتهم على دخل المؤمن عليه أو صاحب المعاش وهو ما يمكن بلورته فيما نطلق عليه "الإعالة فى تحديد المستحقين فى معاشات الوفاة وفى توزيع المعاش بينهم"، وفى ضوء ذلك نكون قد تهيأنا لنبحث مدى التزام النظام المصرى للتأمينات الإجتماعية بما إستقرت عليه النظم المماثلة فى ضوء تقاليدنا وظروفنا المحلية ونستخلص عندئذ نتائج وتوصيات البحث.

(1) C.B. Mamoria, principles of Social Security, Delhi, kitab Mahal, 1965, P.86.88.

الإتفاقيات والتوصيات الدولية فى مجال تحديد المستحقين فى معاشات الوفاة:

تهتم نظم التأمينات الإجتماعية بتأمين وفاة المؤمن عليه بإعتباره عائلا لزوجه وأطفال صغار لا يمكنهم إعاشة أنفسهم وفى ذات الإتجاه فإنها تهتم بوفاة صاحب معاش الشيوخوخة أو العجز إذا ما ترك معالين ولو جزئيا من هذا المعاش.

وهكذا فإن معاشات الوفاة تفترض حاجة من كان يعولهم المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلى هذه الإعالة ووفقا للساند بمختلف نظم التأمينات الإجتماعية يتمثل المعالون فى الأرملة والأطفال ويمتد الأمر فى عديد من القوانين إلى الأرملة إذا كان معالا من الزوجة التى توفيت وإلى الوالدين والإخوة والأخوات بشروط معينة.

ومن هنا يهتم تأمين الوفاة بتحديد الخلفاء المعالين dependants الذين تؤدى اليهم المزايا كتعويض ولو جزئى للخسارة الإقتصادية التى لحقت بهم نتيجة لوفاة العائل.

ولما كان خطر وفاة عائل الأسرة من الأخطار المتفق على أهمية تعويضها منذ المراحل الأولى لنشأة التأمينات الإجتماعية فى صورة تأمين إصابات العمل ومن بعده تأمينات الشيوخوخة والعجز والوفاه فقد إهتمت الإتفاقيات والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ببيان الشروط المتعلقة بمزايا الوفاة.

فوفقا للإتفاقية رقم ١٧ بشأن تعويض إصابات العمل والصادرة عام ١٩٢٥ (١) إذا أدت الإصابة إلى الوفاة كان للخلفاء الحق فى تعويض يودى فى صورة دورية ويجوز أدائه أو جزء منه دفعه وأحدة إذا أمكن الإطمئنان إلى حسن إستثماره (م٥) وقد إهتمت توصية المستويات الدنيا لتعويضات العمال رقم ٢٢ الصادرة عام ١٩٢٥ ببيان الخلفاء المعالين

(١) إتفاقيات العمل الدولية، الجزء الأول، القاهرة، منظمة العمل العربية، ١٩٧١، ص٨٦:٩١

- (المستحقون) الذين تؤدي إليهم التعويضات حيث نص القسم الثالث منها على الفئات الآتية: (١)
- الزوج الآخر.
 - الأبناء الأقل من ١٨ سنة أو العاجزين عن الكسب عضويا أو عقليا أيا كان السن.
 - الآباء والجدود إذا لم تكن لديهم وسيلة للتكسب وكانوا معالين من المتوفى **dependant on the deceased** أو كان ملتزما بإعالتهم.
 - الأحفاد والإخوة والأخوات الأقل من ١٨ سنة العاجزين عن الكسب متى كانوا يتامى يفتقد والديهم القدرة على إعالتهم.
 - وتنص التوصية رقم ٦٧ بشأن ضمان الدخل والصادرة عام ١٩٤٤ على الآتى:
 - أداء تعويضات الوفاة إلى الأرملة والأطفال وغيرهم من المعالين قبل الوفاة (م ٢/١٦ من الملحق).
 - يشترط لإستحقاق الأرملة قيامها برعاية طفل مستحق لمزايا الطفولة أو عجزها عن التكسب فى تاريخ وفاة الزوج أو بعد هذا التاريخ أو بلوغها سن إستحقاق مزايا الشيخوخة (م ٢/١٣ بالملح).
 - يستحق الطفل التعويض حتى سن الـ ١٨ يمتد هذا السن إلى ٢١ عاما إذا كان فى إحدى مراحل التعليم العام أو المهنى (فقرة ١٩/١٦ من الملحق).
 - يمتد مفهوم الأطفال إلى أطفال الزوج الآخر إذا كان قد سبق تسجيلهم كمعالين (فقرة ١/١٣ بالملحق).

وتنص الإتفاقية رقم ١.٢ الصادر عام ١٩٥٢ بشأن المستويات الدنيا للضمان الإجتماعى على أنه حيث يؤدي الحادث أو المرض إلى الوفاة أدت المعاشات إلى الأرملة والأطفال الذين فقدوا الإعالة نتيجة لوفاة العائل (م ٣٦، ٣٢)(٢).

ومما يجدر ذكره أنه أثناء مناقشة الإتفاقية ١٠٢ رفضت لجنة

(١) توصيات العمل الدولية، القاهرة، منظمة العمل العربية، ١٩٧١، ص ٢٢١-٢٥٢.
(٢) إتفاقيات العمل الدولية، الجزء الثانى، القاهرة منظمة العمل العربية، ١٩٧١، ص ١٠٤٨ : ١٠٩٧.

المؤتمر إقتراحا بإمتداد معاشات الوفاة إلى الأرملة العاجز عن الكسب ورؤى إقتصار معاش الوفاة على الأرملة والأطفال ومع ذلك فيستفاد من دراسة تقارير الدول المختلفة أداء المعاش للأرمل طالما تبينت إعالة زوجته له أو كان عاجزا عن الكسب.

وقد جاءت الإتفاقية رقم ١٠٢ بتعريف عام للأرملة المستحقة بأنها تلك التي تكون معتمدة في معيشتها على زوجها وفقا للوضع فى تاريخ وفاته مع جواز ربط إستحقاقها فى المزايا بعدم قدرتها على إعالة نفسها ووفقا للقوانين والقواعد الوطنية (م٣٢/د).

كما تعرف الإتفاقية رقم ١٠٢ الطفل المستحق بذلك الذى يقل عمره عن سن إنهاء الدراسة أو ١٥ عاما (م١) وهو تعريف ضيق عن ذلك المقرر بالتوصية ٦٧ الصادره عام ١٩٤٤ بل والتوصية ٢٢ الصادرة عام ١٩٢٥.

هذا وفى مجال الإسترشاد بأراء الدول المختلفة ومدى التزامها بالتوصيات والإتفاقيات الدولية قامت أمانة مؤتمر العمل الدولى المنعقد عام ١٩٦٣ بإجراء إستقصاء بين حكومات الدول الأعضاء شملت نتائجه ٥٤ دولة تبين من تحليل ردودها حول تحديد المستحقين فى معاشات الوفاة إهتمام أغلب الدول بالأرملة التي تتفرغ لرعاية طفل قاصرا أو أكثر وتلك المسنة أو العاجزة عن العمل والتكسب وذلك إلى جانب اليتامى الذين يقل عمرهم عن العمر الذى تنتهى فيه عادة الدراسة الأولية أو العاجزين أو المستمرين فى دراسة عامة أو تدريب مهنى، وقد أقرت العديد من الدول إستحقاق الوالدين لكبر السن أو العجز أو حيث تفترض الإعالة وفقا للتقاليد القائمة بالدولة (١).

ووفقا لإتفاقية مزايا الشيخوخة والعجز والوفاه لعام ١٩٦٧ يشترط لأداء معاشات الترملة للأرملة أن تكون عاجزة أو مسنة أو مسنولة عن رعاية أطفال (٢).

(1) Benefits in the case industrial accidents and occupational Diseases, Report vii (I) submitted to international labour conference, forty-seventh session, Geneva, I.L.O. 1962. P89.

(2) -----, Report Vii (1) p. I28, Report vii (2) pp.213,214.

* الخبرة الدولية فى مجال توزيع معاشات الوفاة:

إذا كان للظروف الساندة على المستوى المحلى لكل دولة أثرها فى تحديد شروط إستحقاق معاشات الوفاة ونسب توزيعها فإن من المفيد لتطوير الأوضاع القائمة التعرف على خبرة الدول المختلفة ومدى إرتباط ذلك بتقدمها ومذهبها الإقتصادى، ومن هنا قام الباحث بدراسة نظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء القائمة فى مختلف دول العالم فى عام ١٩٨٥ والتي توفر معاشات فى حالات الوفاة وذلك من حيث نسب وشروط توزيع هذه المعاشات ووفقا لذلك شملت الدراسة ١٧ دولة متقدمة و ٥٠ دولة نامية وتسع دول أقل نموا وثمانية دول إشتراكية^(١).

ونتأول فيما يلى نتائج الدراسة التى أجريت فى هذا الشأن والملحق بيانها التفصيلى بالبحث^(٢).

أولا: بالنسبة للأرملة:

يصور لنا الجدول التالى شروط إستحقاق الأرملة فى مجموعات الدول المختلفة:

(١) إعتد الباحث فى تقسيم الدول إلى دول إشتراكية ودول غير إشتراكية متقدمة ونامية وأقل نموا على التقسيم الذى تم بالدوره الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة بسنتياجو فى ١٣/٤/١٩٧٢ (المرجع: مؤتمر سنتياجو وعقد التنمية الثانى للدكتور إيهاب إسماعيل، العدد ٤٠١ من مجلة الأهرام الإقتصادية، مايو ١٩٧٢ ص ٣٢ وما بعدها)، كما إسترشد الباحث بالبحث التالى المنشور بمجلة العمل الدولية عن القوى العاملة فى العالم وتوزيعها الصناعى:

The world's working population: its industrial Distribution, Samoel powrn , International labour Review, vol.95, no,L-2; January February 1967, pp.96-I.L.o.

(٢) إستخلصت هذه الدراسة من المرجع التالى:

Social security programs throughout the world- 1985, U.S.Department of Health and human Services Social security Administration, washington, U.S.A, July 1986.pp.1-285.

١- يقرر النظام المصرى للتأمين الإجتماعى إستحقاق الأرملة فى المعاش بغض النظر عن حصولها على دخل من العمل أو من أى مصدر آخر إلا أنه يشترط أن يكون عقد الزواج أو التصديق على الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين ما لم يكن قد سبق طلاقها قبل الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن أو كان عمرها وقت الزواج أربعين سنة على الأقل ولم تكن للمؤمن عليه أو لصاحب المعاش زوجة أخرى مستحقة على قيد الحياه.

وهكذا يفترض نظام التأمين الإجتماعى المصرى أن زواج من تقل عن الأربعين بمن يتجاوز سن الستين إنما يهدف إلى إساءة إستغلال التأمين ويعامله معاملة الزواج فى مرض الموت حيث لا تستحق الأرملة عندئذ معاش الوفاة فى بعض الدول^(١) وهو قياس غير صحيح فلا يمكن هنا أن نهمل علاقة زوجية أقرتها القوانين الوضعية والشرائع السماوية خاصة حيث يثمر الزواج عن أبناء^(٢) أو حيث تكون الأرملة عاجزة أو عديمة الدخل ولا نفهم كيف يجعل القانون المصرى المطلقة التى لا يسأل المطلق عن إعالتها فى مركز أفضل تأمينيا من الزوجة التى تقضى التقاليد القائمة بالتزام المؤمن عليه بالإنفاق عليها.

٢- يعامل القانون المصرى المطلقة التى لم تتزوج معاملة الأرملة إذا كانت قد طلقت رغم إرادتها بعد فترة زواج إستمرت عشرون عاما على الأقل وبشرط ألا يكون لديها دخل من أى نوع يعادل أو يزيد على إستحقاقها فى المعاش.^(٣)

ونشير هنا إلى أن إستحقاق المطلقة من الأمور النادرة على الصعيد الدولى وحين يتم الأخذ به بشروط مختلفة وعلى وجه التحديد فإن المطلقة divorced woman تأخذ حكم الأرملة فى الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت مسنولة عن رعاية طفل أو أكثر للمؤمن عليه يقل عمره عن ١٨ عاما ويستحق بالتالى ما يسمى بمعاش اليتيم orphan's

(1) Introduction to social security Geneva, I.L.O, 1970, pp84,85.

(٢) وفقا للقانون المصرى يستحق الأبناء- دون الزوج- فى المعاش.

(٣) فإذا كان الدخل أقل مما تستحقه من المعاش ربط لها معاش بمقدار الفرق مع مراعاة جواز الجمع بين الأجر والمعاش فى حدود ثلاثين جنيها (م ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥).

pension⁽¹⁾ وفي المملكة المتحدة لا تأخذ المطلقة حكم الأرملة ولا تحصل على أى نوع من الأنواع الثلاثة لمزايا الترميل (ما يسمى بمعاش الأرملة **widow's pension** وعلووة الأرملة الأم **widowed mother's allowance** بدل الترميل **widowed allowance** وإنما يجوز لها فى حالات معينة أن تحصل على ما يسمى ببديل الأطفال الخاص **child's allowance** لمواجهة نفقات تربية الأطفال حين تكون مسنولة عن ذلك مع ملاحظة وقف هذا البديل إذا ما تزوجت أو أقامت مع شخص آخر كزوجه له⁽²⁾ وفى فرنسا يشترط لإستحقاق المطلقة (أو الزوجه المنفصلة **deserted wife** ضالة الدخل فضلا عن بلوغ الخامسة والخمسين على الأقل أو العجز إلى جانب مضي سنتين على الزواج أو رعاية طفل وفى لكسمبرج يتقرر إستحقاق المطلقة وفقا لمدة الزواج ومدة الإشتراك وفى أوجواى (دولة نامية) حيث تأخذ المطلقة حكم الأرملة يشترط لكليهما ضالة الدخل ولنا أن نقرر هنا أن المعتقدات الدينية والقوانين الوضعية فى مصر لا تلزم المطلق بالقيام بالإففاق على مطلقة إلا لفترة محدودة لاحقه على الطلاق وتجزير القوانين خصم النفقة المحكوم بها من أجر المؤمن عليه أو من معاشه.

ثانيا: بالنسبة للأرمل:

لاحظنا بالنسبة للأرملة إجماع نظم التأمين الإجتماعى القائمة بمختلف دول العالم على إستحقاقها فى معاش الوفاة إما بشروط أو بدون شروط أما الأرمل فلا تتفق الدول على إستحقاقه فبعضها يرى عدم إستحقاقه للمعاش والبعض الآخر يجيز ذلك بشروط على النحو الذى يمكن إجماله فى الجدول التالى:

(1) C.B. mamoria, principles of social security, op, cit, p. 315

(2) Jim Matthewman, and nigel lambert, social security and state benefits, toley publishing company Ltd. England, 1982,pp,1.9,121.

جدول رقم (٢)
مدى وشروط إستحقاق الأرملة في مجموعات الدول المختلفة
وفقاً للوضع عام ١٩٨٥

مجموعة الدول	لايستحق	عاجز	يستحق بشرط				عاجز	مسن أو عاجز	مسن أو عاجز	يراعى أطفال	المجموع		الإجمالي
			عاجز	مسن أو عاجز	مسن أو عاجز	يراعى أطفال					عدد	%	
المتقدمة	٦	٣٥.٣	٢	١١.٨	٧	٤١.١	٢	١١.٨	١١	٦٤.٧	١٧	١٠٠	
النامية	٦	٣٢.٠	٢٧	٥٤.٠	٧	١٤.٠	-	-	٣٤	٦٨.٠	٥٠	١٠٠	
الأقل نمواً	٢	٢٢.٢	٤	٤٤.٥	٣	٣٣.٣	-	-	٧	٧٧.٨	٩	١٠٠	
الإشترابية	٣	٣٧.٥	١	١٢.٥	٤	٥٠.٠	-	-	٥	٦٢.٥	٨	١٠٠	
	٢٧	٣٢.١	٣٤	٤٠.٥	٢١	٢٥.٠	٢	٢.٤	٥٧	٦٧.٩	٨٤	١٠٠	

ونستخلص من هذا الجدول ما يلي:

- ١- لا يجيز ٢٧ نظاماً من الـ ٨٤ نظاماً القائمة بمجموعات الدول المختلفة (٣٢.١ منها) إستحقاق الأرملة في معاش الوفاة وتنتشر هذه النظم بكل من الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً والإشترابية.
- ٢- تقرر أغلب النظم (٥٧ نظاماً بواقع ٦٨% تقريباً من نظم الدول المختلفة) إستحقاق الأرملة في المعاش إذا كان عاجزاً كما في مصر و٣٣ نظاماً آخر (بواقع ٤٠.٥% من إجمالي النظم) ويعتبر المسن في حكم العاجز في ٢١ نظاماً آخر (بواقع ٢٥% من إجمالي النظم) ويعامل المسئول عن رعاية طفل أو أكثر معاملة المسن أو العاجز في نظامان من نظم الدول المتقدمة (١١.٨% منها).

ثالثاً: بالنسبة إلى اليتامى:

تجمع الدول المختلفة على إستحقاق اليتامى في المعاش بذات الشروط العامة التي قررتها التوصيات والإتفاقيات الدولية مع ملاحظة إهتمام بعض الدول بإستحقاق البنات حتى الزواج وزيادة النصيب المستحق ليتيم الوالدين وذلك على النحو المبين بالجدولين التاليين:

جدول رقم (٣)
الشروط العامة لإستحقاق اليتامى
فى مجموعات الدول المختلفة وفقاً للوضع عام ١٩٨٥

أنصبة إستحقاق مستقلة												
الإجمالى		أقل من عمر معين يزداد للعاجز		أقل من عمر معين أو عاجز		أقل من عمر معين يزداد للطالب		أقل من عمر معين		الإستحقاق مع الأرملة		مجموعة الدول
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠٠	١٧	٦٤.٧	١١	١٧.٧	٣	-	-	١٧.٦	٣	-	-	المتقدمة
١٠٠	٥٠	٦٢.٠	٣١	١٤.٠	٧	٨.٠	٤	٤.٠	٢	١٢.٠	٦	النامية
١٠٠	٩	٥٥.٦	٥	٢٢.٢	٢	١١.١	١	-	-	١١.١	١	الأقل نمواً
١٠٠	٨	٣٧.٥	٣	٣٧.٥	٣	٢٥.٠	٢	-	-	-	-	الإشترابية
١٠٠	٨٤	٥٩.٥	٥٠	١٧.٩	١٥	٨.٣	٧	-٦.٠	٥	٨.٣	٧	

جدول رقم (٤)
مدى وجود شروط خاصة لليتميات غير المتزوجات وليتم الوالدين
فى مجموعات الدول المختلفة وفقاً للوضع عام ١٩٨٥

يتيم الوالدين						اليتميات غير المتزوجات						
إجمالى		زيادة النصيب		كنصف اليتيم		إجمالى		حتى الزواج		كالولد		مجموعة الدول
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠٠	١٧	٦٤.٧	١١	١٧.٧	٣	-	-	١٧.٦	٣	-	-	المتقدمة
١٠٠	٥٠	٦٢.٠	٣١	١٤.٠	٧	٨.٠	٤	٤.٠	٢	١٢.٠	٦	النامية
١٠٠	٩	٥٥.٦	٥	٢٢.٢	٢	١١.١	١	-	-	١١.١	١	الأقل نمواً
١٠٠	٨	٣٧.٥	٣	٣٧.٥	٣	٢٥.٠	٢	-	-	-	-	الإشترابية
١٠٠	٨٤	٥٩.٥	٥٠	١٧.٩	١٥	٨.٣	٧	-٦.٠	٥	٨.٣	٧	

ونستخلص من الجدولين ٣، ٤ ما يلى:

- ١- تتفق كافة نظم الدول المختلفة على إستحقاق اليتامى فى المعاش وتقرر الغالبية العظمى من تلك النظم أنصبة إستحقاق مستقلة لهم أما الأقلية (٧ نظم بواقع ٨.٣% من إجمالى الـ ٨٤ القائمة فى عام ١٩٨٥) فتقرر إستحقاق اليتامى من خلال النصيب المقرر للأرملة وهو أمر غير شائع لما قد يودى إليه من مشاكل حيث يكون اليتامى أبناء للمؤمن عليه من زوجة أخرى.
- ٢- تجمع كافة النظم على إستحقاق اليتيم طالما كان أقل من سنا معينه (السادسة عشر أو الثامنة عشر عادة بإفتراض أنه سن إنهاء

الدراسة الأساسية كما تدعو لذلك الإتفاقيات والتوصيات الدولية) وتكتفى بذلك خمسة نظم أما باقى النظم فبعضها يرفع السن المشار إليه بالنسبة للطالب الذى يستكمل دراسته (٧ نظم) والبعض الآخر يذهب إلى عدم تحديد سن للعاجز عن العمل (١٥ نظاما) مع ملاحظة أن أغلب النظم ومنها النظام القائم فى مصر يقرر إستحقاق المعاش لليتامى حتى سن معين يتم رفعه للطالب وفى ذات الوقت لا تشترط سنا للعاجز (١١ نظاما بالدول المتقدمة و٣١ نظاما بالدول النامية وخمس نظم بالدول الأقل نموا وثلاثة نظم إشتراكية بإجمالى خمسون نظاما تمثل ٥٩.٥% من إجمالى النظم القائمة بمختلف دول العالم).

٣- تقرر بعض الدول النامية من بينها مصر (١٠ دول بواقع ٢٠% من إجمالى الدول النامية) وأحدى الدول الأقل نموا إستحقاق البنت غير المتزوجة حتى الزواج وتفترض فى هذه الدول مسئولية الأب عن الإنفاق على بناته غير المتزوجات حتى تتزوجن وتصبحن فى رعاية أزواجهن ومن هنا نفهم معاملة البنت المطلقة أو المترملة ذات معاملة غير المتزوجة كما فى مصر والأرجنتين.

٤- تهتم الغالبية العظمى من نظم الدول المتقدمة (٦٤.٧% منها) والنامية (٧٨% منها) والأقل نموا (٦٦.٧%) ونصف نظم الدول الإشتراكية بزيادة نصيب يتيم الوالدين full orphan عن يتيم أحد الوالدين فقط half orphan ونشير هنا إلى ارتباط نصيب اليتامى فى النظام المصرى للتأمين الإجتماعى بمدى وجود أرملة مستحقة أو وجود والدين على النحو التالى^(١):

الحالة	المستحق	أرملة	أولاد	والدين
١	ولد وأحد	-	٣/٢	-
٢	أكثر من ولد	-	كامل المعاش	-
٣	ولد وأحد أو أكثر وأرملة	٢/١	٢/١	-
٤	ولد وأحد ووالدين	-	٣/٢	٣/١
٥	أكثر من ولد ووالدين	-	٦/٥	٦/١

(١) جدول توزيع المعاش المرفق بقانون التأمين الإجتماعى المصرى (الجدول رقم ٣)

وهكذا يرتفع نصيب يتيم الوالدين الواحد من نصف المعاش إلى ٣/٢ المعاش (ويلاحظ هنا أنه هذا النصيب أقل من نصيب الأرملة المنفردة والبالغ ٤/٣ المعاش) فإذا كان هناك أكثر من يتيم فيكون لهم كامل المعاش في حالة عدم وجود الجدود ويكون لهم ٦/٥ المعاش في حالة وجودهما.
رابعاً: بالنسبة للمستحقين الآخرين:

يقصد بالمستحقين الآخرين هنا والدي المتوفى وإخوته وأخواته ويصور لنا الجدولين التاليين مدى وشروط إستحقاق كل منهم في مجموعات الدول المختلفة.

جدول رقم (٥)

مدى وشروط إستحقاق الوالدين

في مجموعات الدول المختلفة وفقاً للوضع عام ١٩٨٥

يستحقون												
الإجمالي		المجموع		مسن أو عاجز مع عدم وجود أرملة أو يتامي		معال مسن أو عاجز		بلا شروط		لايستحقون		مجموعة الدول
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠٠	١٧.٠	١٧.٧	٣	--	--	١٧.٧	٣	--	--	٨٢.٢	١٤	المتقدمة
١٠٠	٥٠	٥٦.٠	٢٨	١٦.٠	٨.٠	٣٠.٠	١٥	١٠	٥	٤٤.٠	٢٢	النامية
١٠٠	٩	٢٢.٢	٢	--	--	٢٢.٢	٢	--	--	٧٧.٨	٧	الأقل نمواً
١٠٠	٨	٦٢.٥	٥	--	--	٦٢.٥	٥	--	--	٣٧.٥	٣	الإشترابية
١٠٠	٨٤	٤٥.٢	٣٨	٩.٥	٨.٠	٢٩.٨	٢٥	٥.٦	٥	٥٤.٨	٤٦	

جدول رقم (٦)

مدى وشروط إستحقاق الإخوة والأخوات

في مجموعة الدول المختلفة وفقاً للوضع عام ١٩٨٥

يستحقون												
إجمالي		المجموع		بشروط اليتامي مع عدم وجودهم		الأخت كاليتميات		بشروط اليتامي		لايستحقون		مجموعة الدول
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٠٠	١٧	١١.٨	٢	٥.٩	١	--	--	٥.٩	١	٨٨.٢	١٥	المتقدمة
١٠٠	٥٠	٢٦.٠	١٣	١٠.٠	٥	٢.٠	١	١٤.٠	٧	٧٤.٠	٣٧	النامية
١٠٠	٩	١١.١	١	--	--	--	--	١١.١	١	٨٨.٩	٨	الأقل نمواً
١٠٠	٨	٨	٣٧.٥	٣	--	--	--	٣٧.٥	٣	٦٢.٥	٥	الإشترابية
١٠٠	٨٤	٢٢.٦	١٩	٧.١	٦	١.٢	١	١٤.٣	١٢	٧٧.٤	٦٥	

ويستفاد من هذين الجدولين ما يلي:

١- لا يعتبر الوالدين من فئات المستحقين في أغلب النظم (٦ نظاما بواقع ٥٤.٨% من إجمالي النظم) وعلى سبيل التحديد لا يستحق الوالدين في الغالبية العظمى من نظم الدول المتقدمة (٨٢.٣% منها بافتراض وجود معاشات قومية) ونظم الدول الأقل نموا (٧٧.٨% منها بمراعاة الظروف الإقتصادية) وفي العديد من نظم الدول النامية (٤٤% منها) والدول الإشتراكية (٣٧.٥%) أما باقى النظم التى تأخذ بإستحقاق الوالدين فعادة ما تشترط أن يكون الوالدين معالين مسنين أو عاجزين (٢٥ نظاما بواقع ٢٩.٨% من إجمالي النظم) وقد يشترط فضلا عن ذلك عدم وجود أرملة أو يتامى (ثمانية من نظم الدول بواقع ٩.٥% من إجمالي النظم بمختلف دول العالم) ولا تخرج عن ذلك سوى خمسة من نظم الدول النامية حيث يستحق الوالدين بلا شروط ومن بين هذه النظم الخمسة نجد نظام التأمين الإجتماعى المصرى رغم وجود نظام قومى للمسنين والعاجزين^(١).

٢- يأخذ إستحقاق الإخوة والأخوات ذات إتجاه الوالدين وبصورة أكثر وضوحا فلا يعتبرون من المستحقين في الغالبية العظمى من النظم (٦٥ نظاما بواقع ٧٧.٤%) ويبدو ذلك سائدا في نظم الدول المتقدمة والأقل نموا (٨٨.٢% و٨٨.٩% منها على التوالى) والغالبية العظمى من نظم الدول النامية ثم الإشتراكية (٧٤% و٦٢.٥% منها على التوالى)... وفيما يتعلق بالدول التى تأخذ بإستحقاق الإخوة والأخوات (١٩ نظاما بواقع ٢٢.٦% من إجمالي النظم) فغالبا ما يتقرر ذلك بذات شروط اليتامى (١٢ نظاما بواقع ١٤.٣% من إجمالي النظم) أو يقتصر الأمر على معاملة الأخت ذات معاملة البنت غير اليتيمة كما فى إحدى الدول النامية أو يتقرر لإستحقاق الإخوة والأخوات عدم وجود أى يتامى ثم يستلزم النظام أن يتوافر فى الإخوة والأخوات ذات شروط إستحقاق اليتامى (من حيث العمر أو العجز أو عدم الزواج) كما فى مصر ... ونجد ذلك فى أقلية من الدول (٦ نظم بواقع ٧.١% من إجمالي النظم).

١- نظام التأمين الإجتماعى لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥.

* إشتراط الإعالة فى تحديد نظم التأمينات الإجتماعية للمستحقين فى معاشات الوفاة يتفق مع دور تلك النظم وطبيعتها:

وفقا للمستفاد من دراستنا للمبادئ والخبرة الدولية فى مجال تحديد المستحقين لمعاشات الوفاة التى تؤديها نظم التأمينات الإجتماعية يشترط لإستحقاق المعاش إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش للمستحق مع ملاحظة أن الإعالة قد تكون مفترضة وقد يتعين إثباتها وفقا للظروف السائدة بكل مجتمع وعلى سبيل المثال فإن الإعالة مفترضة بالنسبة للأرملة فى الدول أو بين الفئات التى يجرى فيها العرف على عدم إشتغال الأرملة بعمل تتكسب منه وفيما عدا ذلك لا تفترض إعالة الأرملة وإنما يتعين لإستحقاقها أن يحول بينها وبين العمل العجز أو الشيخوخة أو التفرغ لتربية أطفال معالين.

ولاشك أن إشتراط إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش للمستحق فى معاش الوفاة يعتبر تطبيقا مباشرا لمبدأ المصلحة التأمينية المتعارف عليه تأمينيا فالإعالة تعنى أن للمستحق مصلحة مادية فى حياة المؤمن عليه أو صاحب المعاش كما تعنى أنه سيصاب بخسارة مادية عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

ولنا هنا أن نلاحظ أن إشتراط الإعالة يتفق مع طبيعة وأهداف نظم التأمينات الإجتماعية ذلك أن هذه النظم إما أن تهدف إلى ضمان الحد الأدنى لنفقات المعيشة وهنا لا ترتبط تعويضاتها بمستوى الدخل أو الأجر، أو تهدف إلى ضمان مستوى المعيشة وهنا تتناسب مزاياها مع الدخل أو الأجر الذى يعول عليه المؤمن عليه فى معيشته هو ومن يعولهم وفى كلتا الحالتين فإن التعويضات الدورية (المعاشات) تؤدى لمقابلة أعباء المعيشة للمؤمن عليه عند تقاعده أو لمن كان يعولهم هذا الشخص أثناء حياته وما دام الأمر كذلك فمن المنطقى أن تؤدى معاشات الوفاة إلى من كان يعولهم الشخص قبل وفاته تعويضا عما كان ينفقه عليهم أثناء حياته.

وعلى سبيل المثال فإن النظام المصرى للتأمينات الإجتماعية للعاملين يهتم بتعويض الأجر الذى يحصل عليه المؤمن عليه أثناء حياته العملية ومن هنا فترتبط معاشات الوفاة بمقدار هذا الأجر ويكون من المنطقى عندئذ أن تؤدى هذه المعاشات لمن كان يؤدى له الأجر أى لمن

كان يعولهم الشخص أثناء حياته والذين فقدوا بوفاته مصدر إعاشتهم وهو ما ناقشه في الفقرات التالية.

* المستحقون وشروط إستحقاقهم وفقا لنظام التأمينات الإجتماعية المصرى:

نتناول فيما يلى المستحقون فى معاشات الوفاة بالتطبيق لقانون التأمين الإجتماعى المصرى وناقش بالنسبة لكل منهم شروط الإستحقاق ومدى إرتباطها بشرط الإعالة المستفاد من المبادئ والخبرة الدولية:

أولا : الأرملة:

وفقا للسائد بغالبية الدول وللاتفاقيات والتوصيات الدولية لا تعتبر الأرملة مستحقة فى معاش الوفاة إلا إذا كانت عاجزة عن الكسب أو متفرغة لرعاية الأولاد وليس لها دخل من عمل أو مهنة وبوجه عام حيث تثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لها قبل وفاته إلا أن الوضع يختلف فى مصر وفى البلاد الشرقية والإسلامية عموما حيث يتأكد تأثر نظام التأمينات الإجتماعية بالظروف والأيدلوجيات المحلية ويعتبر الرجال قوامون على النساء وتفترض بالتالى الإعالة بالنسبة للأرملة إفتراضا لا يقبل إثبات العكس ولا يشترط لإستحقاقها المعاش سوى إثبات رابطة الزوجية بأن يكون الزواج موثقا أو ثابتا بحكم قضائى نهائى بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج^(١).

وهكذا تستحق الأرملة فى معاش الوفاة أيا ما كان عمرها وسواء كانت متفرغة لتربية الأطفال من عدمه بل إن لها أن تجمع بين معاشها عن زوجها المتوفى وبين دخلها من العمل ثم معاشها المستحق عن مدة عملها وذلك بلا حدود.

ولنا هنا أن نلاحظ خروج النظام المصرى للتأمينات الإجتماعية عن مبدأ الإعالة فإذا قلنا بأن الظروف والأيدلوجيات الشرقية تفترض إعالة الرجل الشرقى لزوجته فإن خروجها إلى العمل ينفى هذه الإعالة ويتعين بالتالى عدم إستحقاقها لمعاش الوفاة خاصة وأن حصولها على

(١)د. سامى نجيب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مرجع سبق ذكره، ص—١٧٤.

المعاش يؤثر على أنصبة باقى المستحقين وأولهم الأبناء والبنات واليتامى وقد يكونوا أبناء وبنات للأب دون للأم^(١).

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن القانون المصرى يحرم الأرملة من المعاش إذا تبين أن زوجها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تم بعد بلوغه سن الستين وكان سنهم وقتئذ أقل من ٤٠ عاما ولا معنى لذلك سوى أن المشرع يرى فى زواج من يقل عمرها عن ٤٠ عاما ممن تجاوز الستين نوعا من التحايل للحصول على معاش الوفاة وهو تصور غير مقبول طالما أن الزواج سليم شرعا وقانونا وأن فارق السن لا يعنى عدم توافر الإعالة المفترضة وأن الوفاة علمها عند الله سبحانه وتعالى.

ثانيا : المطلقة:

حيث يكفى بتوافر المصلحة التأمينية عند التعاقد يكون للمطلقة أن تحصل على مبلغ التأمين عند وفاة زوجها إذا كانت هى المستفيدة المحددة فى العقد ولم يتم تغييرها بعد الطلاق رغم إنقضاء المصلحة التأمينية عندئذ وهذا هو السائد فى عقود تأمين الحياه باعتبارها نوعا من الإدخار أو الإستثمار.

على أن الأمريختلف بالنسبة لنظم التأمينات الإجتماعية حيث يتمثل التزام تلك النظم فى معاش يؤدى لمواجهة نفقات المعيشة على النحو السابق على الوفاة وبالتالى يشترط لإستحقاق هذا المعاش إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش للمستحق فى تاريخ وفاته ومن هنا فلم تقرر إستحقاق المطلقة فى معاش الوفاة أى من الإتفاقيات أو التوصيات الدولية ولا تعامل المطلقة معاملة الأرملة إلا فى خمس من دول العالم الـ٨٤(وحيث تكون متفرغه لرعاية يتامى أو عاجزة أو ذات دخل ضئيل)^(٢).

ووفقا للوضع فى مصر فإن المعاش يتناسب مع الأجر ويعتبر تعويضا له ويفترض بالتالى أدائه لمن كان يؤدى لهم الأجر أى لمن كان يعولهم الشخص قبل وفاته وليس من بينهم المطلقة^(٣).

(١) راجع الجدول المبين فى صـ٦٤.

(٢) راجع صـ٦٢، ٦٣.

(٣) د.سامى نجيب، تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء مرجع سبق ذكره، صـ١٧٥.

وهكذا يتنافى إستحقاق المطلقة فى معاش الوفاة مع أساس الإستحقاق فى هذا المعاش وهو الإعالة ولا تدعوا لذلك التقاليد والأيدلوجيات السائدة فالمؤمن عليه أو صاحب المعاش لم يكن ينفق عليها قبل وفاته ولم يكن ملزما شرعا أو قانونا بذلك (إلا لفترة محدودة) فكيف تعتبر مستحقة فى المعاش.

ومن هنا فإن ما نص عليه قانون التأمين الإجتماعى الأخير من إستحقاق المطلقة للمعاش بعد خروجها على مبدأ الإعالة المتفق عليه بنظم التأمينات الإجتماعية كشرط لإستحقاق المعاش حقا أن القانون المصرى قد جعل من إستحقاق المطلقة صورة إستثنائية فلم يكتف أن يكون الزواج موثقا أو ثابتا بحكم قضائى بل إستلزم أن يكون الطلاق قد تم رغم إرادتها بعد فترة زواج لا تقل عن عشرين سنة كما إستلزم ألا يكون للمطلقة دخل من أى نوع يعادل أو يزيد عن إستحقاقها فى المعاش وألا تكون قد تزوجت من غير المتوفى^(١) رغم هذه القيود فإن إستحقاق المطلقة يتنافى مع فكرة الإعالة.

إن رعاية المطلقة التى لادخل لها أمر تمليه الإعتبارات الإجتماعية وبغض النظر عن مدة زواجها أو سبب طلاقها شأنها فى ذلك شأن أى مواطن لا دخل له ولا يجوز أن تتراخى هذه الرعاية حتى وفاة المطلق إذ سيصبح للمطلقة هنا مصلحة مادية فى وقوع الوفاة فور الطلاق وإن لم يكن ذلك باعثا على إرتكاب الجرائم فلا شك وكونه باعثا للتمنى والدعاء بوقوع الوفاة خاصة والمطلقة بلا دخل تعيش منه مما يتنافى مع مبدأ المصلحة التأمينية الذى يحول دون هذه الأمور غير المرغوب فيها والتى تتنافى مع القيم والأخلاق.

ولنا أن نضيف هنا إلى أنه نظرا لأن مقدار المعاش لا يتأثر بعدد المستحقين فإن وجود المطلقة بين هؤلاء يعنى إستقطاع المعاش المقرر لها من معاشات الأولاد القصر والبنات غير المتزوجات والأرملة المعالة (فى حالة زواج المطلق للمرة الثانية) وذلك على النحو التالى^(٢).

(١) د. سامى نجيب، موسوعة قانون التأمين الإجتماعى، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ١٧١ : ص ١٧٣.

(٢) الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

- ١- إذا وقعت الوفاة عن ولد فقط كان له ٣/٢ المعاش فإذا تعدد الأولاد كان لهم كامل المعاش وباستحقاق المطلقة وقد لا تكون أما للولد أو الأولاد يخفض نصيبه أو نصيبهم - حسب الأحوال - إلى نصف المعاش.
- ٢- إذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تزوج مرة ثانية وزع نصيب المخصص للأرملة بينها وبين المطلقة مناصفة.

ثالثا : الأرملة العاجز عن الكسب:

يعامل قانون التأمين الإجتماعى المصرى الأرملة العاجز عن الكسب معاملة الأرملة إذ يفترض عندئذ إعالة الزوجة له وبالتالي يكفى لإستحقاقه أن يكون عقد الزواج موثقا وأن يكون عاجزا عن الكسب (١) ويقصد بذلك أن يثبت بقرار من الجهة الطبية المختصة إصابته بعجز يحول بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠% على الأقل وبشرط أن لا يكون العجز ناشئا بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين.

ويتفق إستحقاق الأرملة العاجز عن الكسب مع شرط الإعالة كما تراه المبادئ الدولية فى مجال التأمينات الإجتماعية على أننا نلاحظ هنا أن القانون المصرى يشترط لإستحقاق الأرملة كما هو الحال بالنسبة للأرملة ألا يكون عقد الزواج قد تم بعد بلوغ الزوجة سن الستين وهو شرط ظاهرة تلافى إساءة إستغلال التأمين وإن كنا لا نعتقد أن يكون الباعث على الزواج أن يرث الزوج معاش الزوجة فرابطة الزواج أعمق وأقدس من هذا وطالما إفترضنا إعالة الزوجة لزوجها العاجز عن الكسب فإن حرمانه من المعاش فى حالة وفاتها لا يتفق والهدف من التأمين وهو ضمان مستوى المعيشة وقت الوفاة.

رابعا : الأولاد:

أ- الأبناء (الذكور)

إعالة الأبناء مفترضة طالما كانوا عاجزين عن الكسب فعلا أو حكما فى الغالبية العظمى من النظم التأمينية.

(١) د.سامى نجيب موسوعة قانون التأمين الإجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص١٧٣، ١٧٤.

وهكذا يعتبر الإبن العاجز فعلا عن الكسب على النحو المبين بالنسبة للأرمل- مستحقا في المعاش كما يعتبر كذلك الإبن القاصر الذى لم يبلغ سن الرشد المحدد فى القانون المصرى بسن الحادية والعشرين مع رفع هذا السن إلى ٢٤ عاما أو ٢٦ عاما بالنسبة للطلبة والخريجين الذين لم يزاولوا عملا أو مهنة وذلك على النحو التالى: (١)

١- حتى سن السادسة والعشرين بالنسبة للطالب المتفرغ للدراسة بأحدى مراحل التعليم التى لا تتجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها.

٢- حتى سن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصل على مؤهل نهائى يقل عن الليسانس أو البكالوريوس وسن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصل على الليسانس أو البكالوريوس وذلك طالما لم يلتحق بعمل أو يزاول مهنة.

ولنا هنا أن نلاحظ الإرتفاع النسبى للحد الأقصى لسن إستحقاق الأبناء عن السائد دوليا ولعل لظروف سوق العمل فى مصر من حيث زيادة العرض عن الطلب أثرها الملحوظ فى هذا الشأن.

ب- البنات:

إذا كانت إعالة الأبناء القصر مفترضة فمن باب أولى يكون الأمر كذلك بالنسبة للبنات القصر أو غير المتزوجات.

وهكذا لا يشترط لإستحقاق البنت سوى ألا تكون متزوجة فى تاريخ الوفاة (١) على أنه لا يجوز لها أن تجمع بين معاشها عن والدها أو والدتها أو كليهما وبين الدخل من العمل إلا فى حدود خمسون جنيها وهو أمر منطقي كان من المفترض إتباعه بالنسبة للأرملة التى رأينا حقها فى الجمع بين معاشها عن زوجها ودخلها أو معاشها من العمل بلا حدود.

هذا ونظرا لأن إشتراط عدم زواج البنت إنما يرجع إلى أن إعالة البنت المتزوجة واجب على الزوج فإن المترملة تعتبر غير متزوجة وكذلك الأمر بالنسبة للبنت المطلقة ويكون إستحقاقها فى هذه الحالة إعتبارا من تاريخ الوفاة.

(١) المرجع السابق، ذات الصفحات.

وفيما يتعلق بأنصبة الأبناء فلنا أن نلاحظ أن المشرع المصري لا يعطى لليتيم ذات الإهتمام الذي تحظى به الأرملة فلا يتجاوز نصيب الولد المنفرد- ومن المفترض عجزه الفعلى أو الحكى عن العمل- بأكثر من ثلثى المعاش حتى ولو كان يتيم الوالدين فى حين تحصل الأرملة المنفردة- وهى بالغ وقد تزاو عمل أو نشاط- على ثلاثة أرباع المعاش ولها أن تجمع بين نصيبها فى المعاش ودخلها من العمل بلا حدود.

خامسا: الوالدان:

لا تجمع المبادئ الدولية على إستحقاق الوالدين فى معاش الوفاة وتشتط الدول التى تجيزه ثبوت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لهما^(١) وتبرره عندئذ بعدم إتساع مجال نظام التأمينات الإجتماعية وعدم شموله للمسنين.

ومن هنا فإننا لا نفهم كيف يعتبر النظام المصرى الوالدان من بين المستحقين دون أية شروط^(٢) فى الوقت الذى صدر فيه قانون التأمين الإجتماعى لفئات القوى العاملة التى لا تنتفع بأى نظام آخر للتأمينات الإجتماعية والذى يوفر ما سقى بمعاش السادات لكل مسن أو عاجز لا يحصل على معاش من نظم التأمينات الإجتماعية الخاصة بالعمال أو أصحاب الأعمال أو العسكريين أو المصريين العاملين بالخارج.

ولا نفهم كيف ألقى قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الشرط الخاص بوجود عدم زواج الأم من غير والد المتوفى وقرر بالتالى إستحقاقها فى المعاش حتى ولو كانت متزوجة من غير والد المتوفى وكان الأوفق تأمينيا عدم إستحقاق الأم المتزوجة سواء كانت متزوجة من الوالد أو من غيره تأسيسا على ذات الحكمة من إستحقاق الأرملة بلا شروط وهى أن الرجال قوامون على النساء.

ومن الواضح أن النظام المصرى يخرج عن مبدأ المصلحة التأمينية ولا يشترط إعالة الوالدين بالمخالفة للساند دوليا وهو فى هذا

(١) راجع ص٦٣، ٦٤.

(٢) جدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

لا يخلط فقط بين مبادئ التأمين والقيم الخاصة بالبر بالوالدين وإنما يخلق صورته إجتماعية غير مرغوب فيها إذ يؤثر إستحقاق الوالدين على إستحقاق الأرملة بل وإستحقاق اليتامى على النحو التالى:

- ١- إذا إقتصرت الإستحقاق على أرملة فقط كان لهما ثلاثة أرباع المعاش فإذا أضيف إليها والد أو والدين إنخفض نصيب الأرملة إلى الثلثين وكان للوالد أو الوالدين ثلث المعاش.
- ٢- إذا إقتصرت الإستحقاق على الأرملة وولد أو أكثر كان للأرملة نصف المعاش وللولد أو الأولاد النصف الآخر أما إذا انضم للمستحقين والد أو والدين إنخفض نصيب الأرملة إلى الثلث فقط وكان للوالد أو الوالدين السدس خصما من نصيب الأرملة.
- ٣- إذا إقتصرت الإستحقاق على أولاد فقط كان لهم كامل المعاش أما إذا إمتد الإستحقاق إلى الأولاد ووالدين إنخفض نصيب الأولاد إلى ٦/٥ المعاش وأدى السدس للوالد أو الوالدين.

وأمام هذا الوضع نص القانون على أنه إذا توفى الوالد أو الوالدين رد معاشه إلى الأرملة أو الأولاد حسب الأحوال.

ولنا هنا أن نلاحظ أنه فضلا عن عدم إشتراط ثبوت إعالة الوالدين وأن للوالدة أن تستحق إلى جانب زوجها (الوالد) فإن إستحقاقهم يؤثر على نصيب الأرملة والأولاد اليتامى ويكون لهؤلاء مصلحة فى وفاة الوالدين إذ يرجع لهم عندئذ نصيبهم كاملا فى المعاش.

سادسا: الإخوة والأخوات:

يقرر القانون المصرى إستحقاق الإخوة والأخوات فى المعاش فى حالة عدم وجود أولاد مستحقين وذلك طالما توافرت فى شأنهم شروط إستحقاق الأبناء وثبتت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لهم ودون أن يؤثر ذلك على نصيب الأرملة أو الوالدين^(١).

وإذا كانت هناك أقلية من الدول التى تجيز إستحقاق الإخوة والأخوات المعالين فإن إستحقاقهم إلى جانب الوالد أو الوالدين لا

(١) راجع جدول رقم (٣) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

يكون منطقيا إلا حيث تثبت إعالة الوالدين أيضا وهو الأمر الذي لم يشترطه القانون على النحو السابق بيانه.

*تزايد أعداد المعاشات وإنخفاض مبالغها مع ضآلة أنصبة المستحقين مما يتطلب ضرورة الإلتزام بمبدأ الإعالة في توزيع معاشات الوفاة:

تكتسب المشكلة محل البحث أهمية متزايدة كلما تميزت المعاشات التي تقررها نظم التأمينات الإجتماعية بالإنخفاض النسبي إذ يؤدي عدم الإلتزام بمبدأ أو شرط الإعالة إلى توزيع المعاشات بين عدد أكبر وبالتالي ضآلة أنصبة كل منهم وإنخفاضها بالنسبة للمعالين عن أنصبتهم المفترضة في دخل العائل قبل وفاته.

ويصور لنا الجدول التالي تطور عدد مستحقي معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاه (الطبيعية والإصابية) التي تؤديها كل من هيئتي التأمين الإجتماعي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٢/٦/٣٠ حتى ١٩٨٥/٦/٣٠.

جدول (٧)

تطور عدد ومبالغ معاشات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه
وتأمين إصابات العمل لهيئتي التأمين الإجتماعي (١٩٨٧ : ١٩٨٢) (١)

التاريخ	العدد ونسبة الزيادة إلى ٨٢/٦/٣٠			المتوسط (٢)
	عدد	%	المبالغ	
٨٢/٦/٣٠	١٠٧٠٣٢	٠.٠	٢٧٠٩١٧٣٧	٢٤.٤٧
٨٣/٦/٣٠	١٨٣٧١٤	٦.٩	٣٣٠٩٥١٧٦	٢٧.٩٦
٨٤/٦/٣٠	٢٧.٨٥١٦	١٥.٥	٤٧٠.٨٨٥٥١	٣٦.٨٣
٨٥/٦/٣٠	٣٧١٥١٨	٢٣.٩	٥٥٣٦٧٩٧٦	٣٧.٥٤
٨٦/٦/٣٠	٤٧٤٨١٦	٣٣.٢	٦٤٨١٩٠٧٨	٤٣.٩٥
٨٧/٦/٣٠	٥٥٨٨٤٥	٤٠.٨	٧٠.٤١٩٠٦٣	٤٥.١٧

(١) مستخلص من التقارير السنوية لوزارة التأمينات جداول المعاشات عن عام ٨٣/٨٢ ص ٦٥ : ٦٧ (مع ملاحظة حساب معاشات المستحقين التابعين لهيئة التأمين والمعاشات وفقا لمتوسطات الشرائح) وعن أعوام ٨٥/٨٤ ص ٥١:٥٣ و ٨٦/٨٥ ص ٥٢:٥٤ و ٨٧/٨٦ ص ٧١:٧٣.

(٢) لاحظ تطور الحد الأدنى للمعاش وإضافاته من ٢. جنيها اعتبارا من ٨١/٧/١ (م) ٢٤ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥ معدلته بالقانون ٦١ لسنة ٨١) إلى ٢٤ جنيها اعتبارا من ٨٢/٧/١ (بزيادة قدرها ٤ جنيها وفقا للقانون ١١٦ لسنة ٨٢) إلى ٢٩ جنيها اعتبارا من ٨٣/٧/١ (بزيادة خمسة جنيهات وفقا للقانون ٩٨ لسنة ٨٣) ثم إلى ٣٥ جنيها اعتبارا من ٨٧/٧/١ وفقا للمادة الثالثة من القانون ١٠٧ لسنة ٨٧.

ولبيان مدى إنخفاض مستوى المعاشات يطور لنا الجدول التالي فئات المعاشات التي تؤديها الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وفقا للوضع في ١٩٨٧/٦/٣٠.

جدول (٨)
فئات معاشات هيئة التأمينات الإجتماعية (أحياء ووفاه)
في ١٩٨٧/٦/٣٠

المتجمع الصاعد		معاشات الفئة		فئة المعاش بالجنيه
%	عدد	%	عدد	
٢٦.٤	١٥١٥٢٨	٢٦.٤	١٥١٥٢٨	٣٠-
٥٥.٥	٣١٨٧٠١	٢٩.١	١٦٧١٧٣	٤٠-
٦٥.٨	٣٧٧٨٤٥	١٠.٣	٥٩١٤٤	٥٠-
٧٢.٠	٤١٣٣٤٩	٦.٢	٣٥٥٠٤	٦٠-
٧٧.١	٤٤٢٤١٢	٥.١	٢٩٠٦٣	٧٠-
٨١.٢	٤٦٦٠٧٢	٤.١	٢٣٦٦٠	٨٠-
٨٧.٨	٥٠٣٨٣٨	٦.٦	٣٧٧٦٦	٩٠-
٩٢.٥	٥٣٠٨١٦	٤.٧	٢٦٩٧٨	١٠٠-
٩٦.٣	٥٥٣١١٧	٣.٨	٢٢٣٠١	١٢٠-
٩٩.٢	٥٧٠٠٤٠	٢.٩	١٦٩٢٣	٢١٠-
١٠٠.٠٠٠	٥٧٤٤٥٣	٠.٨	٤٤١٣	٢١٠ فأكثر
		١٠٠.٠٠٠	٥٧٤٤٥٣	

المصدر: تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات عن عام ١٩٨٧/٨٦، ص ٧٣.

وتشمل معاشات الجدول عاليه إضافات لمواجهة إرتفاع الأسعار لا تقل في ١٩٨٥/٦/٣ عن ٩ جنيهاً كما يلاحظ أن أغلب المعاشات (٥٥.٥% منها) في حدود الحد الأدنى للأجور المقرر بواقع ٣٥ جنيهاً والذي لا يكاد يكفي لمواجهة نفقات المعيشة الضرورية لعامل عادي في مقتبل حياته العملية لا يواجه أية أعباء عائلية.

هذا ومن ناحية أخرى يطور الجدول التالي المستخلص من خبرة هيئة التأمينات الإجتماعية في ١٩٨٤/٦/٣٠ إنخفاض متوسط مبالغ معاشات الوفاة بالنسبة إلى متوسط مبالغ معاشات الشيخوخة.

جدول (٩)

متوسط معاشات هيئة التأمينات الإجتماعية فى مصر ١٩٨٤/٦/٣٠

المتوسط الشهرى	المبالغ		الحالات		سبب الإلتحاق
	%	مبالغ	%	عدد	
٥٤.٥	٥٩.٣	١٢٢٣٢.٣٢	٥١.٢	٢٢٤٣٠.٦	شيخوخة
٤٤.٩	٧.٨	١٦٠٦٠.٥٥	٨.١	٣٥٧٦٣	عجز طبيعى
٤٣.٥	٣.٩	٧٩٥٩١٢	٤.٢	١٨٢٨٣	وفاة إصابية
٣٨.٣	٢٦.٩	٥٥٤٢١٩٥	٣٣.٠	١٤٤٨٨٣	وفاة طبيعية
٢٨.٢	٢.١	٤٣٠٨٤٦	٣.٥	١٥٢٧٠	عجز إصابى
					كلى وجزئى
٤٧.٠	١٠٠.٠٠	٢٠٦٠٧٠.٤٠	١٠٠.٠٠	٤٣٨٥٠.٥	

المصدر: الملحق الإحصائى للتقرير السنوى لهيئة التأمينات الإجتماعية ٨٥،٨٦/٨٤
هذا وبمناسبة ما قرره القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل لبعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقد تم رفع المعاشات المستحقة قبل ١/٤/١٩٨٤ بواقع ١٠% وقد شملت هذه الزيادة ٥٤٠٩٨٨ من المستحقين فى معاشات الوفاة التى تؤديها هيئة التأمينات الإجتماعية
أمكن توزيعهم وفقا لفئات المستحقين على النحو الذى يبينه الجدول التالى:

جدول (١٠)

توزيع المستحقون فى معاشات الوفاة بهيئة التأمينات الإجتماعية فى ١٩٨٤/٦/٣٠

المستحقون	العدد	%
أبناء	٣٥٨٥٦٦	٦٦.٣
أرامل	١٢١٤٦٩	٢٢.٢
والدين	٥٣٠٢٧	٩.٨
أخوة أخوات	٧٩٢٦	١.٥
	٥٤٠٩٨٨	١٠٠.٠

المصدر: تقرير إنجازات هيئة التأمينات الإجتماعية عن عام ٨٤/٨٣ ص ٢٥.

ولنا هنا أن نلاحظ أن فئة الأرامل تشمل الأرملة العاجز عن الكسب والمطلقات كما أن تعديلات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ قررت التوسع في حالات إستحقاق الإخوة والأخوات مما يفترض معه زيادة نسبتهم في السنوات التالية.

وبالطبع فإن تعدد المستحقين فمعاشات الوفاة يؤدي إلى إنخفاض الأنصبة التي تؤدي لكل منهم وفقا لما يتضح من الجدول التالذي يبين كيف يقل نصيب ٢٩.٩% من المستحقين في معاشات الوفاة التي تؤديها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ١٩٨٧/٦/٣٠ عن عشرة جنيهاً.

جدول (١١)

أنصبة المستحقين في معاشات الوفاة

التي تؤديها هيئة التأمين والمعاشات في ١٩٨٧/٦/٣٠

المتجمع الصاعد		العدد لكل نصيب		نصيب المستحق
%	عدد	%	عدد	
٢.٠	١٤٦٥٢	٢.٠	١٤٦٥٢	٤-
٥.٦	٤٠٧٢٩	٣.٦	٢٦٠٧٧	٥-
١٠.٦	٧٧٠٣٩	٥.٠	٣٦٣١٠	٦-
١٦.٥	١١٩٦٩٧	٥.٩	٤٢٦٥٨	٧-
٢١.٢	١٥٣٥٧٥	٤.٧	٣٣٨٧٨	٨-
٢٥.٣	١٨٢٨٤٧	٤.١	٢٩٢٧٢	٩-
٢٩.٩	٢١٥٩٧١	٤.٦	٣٣١٢٤	١٠-
٥٦.٠	٤٠٤٣٤١	٢٦.١	١٨٨٣٧٠	٢٠-
٧٦.٦	٥٥٢٩١٦	٢٠.٦	١٤٨٥٧٥	٣٠-
٨٥.٧	٦١٧٨٩٠	٩.١	٦٤٩٧٤	٤٠-
٩٠.٤	٦٥١٦٨٧	٤.٧	٣٣٧٩٧	٥٠-
٩٣.٤	٦٧٣٣٤٤	٣.٠	٢١٦٥٧	٦٠-
٩٥.٦	٦٨٩١٧٦	٢.٢	١٥٨٣٢	٧٠-
٩٧.٢	٧٠٠٧٩٩	١.٦	١١٦٢٣	٨٠-
٩٨.٢	٧٠٨٤٢٢	١.٠	٧٦٢٣	٩٠-
٩٨.٩	٧١٣١٩٣	٠.٧	٤٧٧١	١٠٠-
١٠٠.٠	٧٢١٠١٢	١.١	٧٨١٩	١٠٠- فأكثر
		١٠٠.٠	٧٢١٠١٢	

المصدر: الجدول الإحصائية للتقرير السنوي للهيئة العامة للتأمين والمعاشات في عام ١٩٨٧.

- تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات عام ٨٧/٨٦

نتائج وتوصيات:

تهتم نظم التأمينات الإجتماعية بتأمين وفاة المؤمن عليه بإعتباره عائلا لزوجته وأطفال صغار وقد يمتد ذلك لغيرهم من أفراد الأسرة ممن لا يمكنهم إعاشة أنفسهم وتقضى التقاليد أو المعتقدات أو القوانين المحلية بإعالة المؤمن عليه لهم ، وهكذا تعتبر الإعالة شرطا وأساس لتوزيع معاشات الوفاة فى نظم التأمين الإجتماعى .

ومن هنا فقد إهتمت الإتفاقيات والتوصيات الدولية بتوزيع معاشات الوفاة بين الأرملة التى تعتمد فى معيشتها على زوجها ووفقا للوضع فى تاريخ وفاته (كان تكون عاجزه أو مسنة أو مسنولة عن رعاية أطفال) واليتامى صغار السن أو المستمرين فى الدراسة بأحدى مراحل التعليم العام أو المهنى أو العاجزين عن الكسب ويمتد الإستحقاق فى معاشات الوفاة إلى الآباء بل والجدود طالما لم تكن لديهم وسيلة للتكسب وكان يعولهم المؤمن عليه أو ملتزما بإعالتهم والأمر ذاته بالنسبة للإخوة والأخوات بشروط إستحقاق اليتامى وبشرط إفتقاد والديهم القدرة على إعالتهم .

وقد أكدت الدراسة التحليلية للسائد فى نظم التأمين الإجتماعى بمختلف الدول "المتقدمة والنامية والأقل نموا" الإستراتيجية وفقا للوضع فى عام ١٩٨٥ إهتمامها والتزامها بالتوصيات والإتفاقيات الدولية حيث تشترط لإستحقاق معاشات الوفاة أن يكون المستحق معتمدا فى معيشتة على المؤمن عليه بأن يكون إما صغيرا فى السن أو على العكس مسنا أو عاجزا أو متفرغا لرعاية اليتامى المعالين وتمتد هذه الشروط إلى الأرملة فى حوالى ٦٢% من النظم وإلى الأرملة حيث يتقرر إستحقاقه (فى ٦٢% من النظم) وإلى الوالدين والإخوة والأخوات ممن تجيز أقلية من النظم إستحقاقهم (٤٥% من النظم بالنسبة للوالدين و٢٣% من النظم بالنسبة للإخوة والأخوات).

وفى ضوء ذلك أمكنا ملاحظة إختلاط فكرة الإعالة (أو المصلحة التأمينية) فى نظام التأمين الإجتماعى مع القيم والتقاليد الخاصة بالبر بالوالدين والخلط بين أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية وأحكام النفقة فى الشريعة الإسلامية أيضا بالنظر للمعاش كتركة وليس كتعويض للدخل

فضلا عن محاولة مواجهة بعض المشاكل الإجتماعية بصورة شكلية تربط بين ذلك وبين وقوع وفاة المؤمن عليه وقد أدى ذلك كله إلى عدم عدالة توزيع معاشات الوفاة بالنسبة إلى بعض فئات المستحقين بل والخروج عن أهداف النظام في مجال ضمان مستوى المعيشة للمعالين في بعض الأحيان على النحو الذى نوصى معه بما يلى :

١- إعادة النظر فى إستحقاق الأرملة العاملة بلا شروط أو على الأقل تأثر نصيبها فى المعاش بما إذا كانت متفرغة لبيتها ورعاية أطفالها من عدمه، ومن ناحية أخرى يتعين عند تقرير إستحقاق الأرملة (والأرمل العاجز عن الكسب) البحث فى مدى توافر الإعالة حقيقة أو افتراضا دون النظر لتاريخ الزواج وهل تم قبل أو بعد بلوغ الزوج الآخر سن الستين ف طالما إترفنا بالزواج شرعا وقانونا وإفترضنا إعالة الرجل لزوجته والزوجة لزوجها العاجز عن الكسب فليس هناك مبررا تأمينيا لحرمان المعال من المعاش الذى يعتبر تعويضا للأجر كمصدر لمواجهة نفقات المعيشة .

٢- يتنافى إستحقاق المطلقة فى معاش الوفاة مع المبادئ والخبرة الدولية بل ومع الظروف المحلية ذلك أن إعالتها لا تستند إلى واقع أو تقاليد أو شرعية أو قانون فضلا عن تأشير إستحقاقها لجزء من المعاش على أنصبة باقى المستحقين المعالين والتي تتميز أصلا بإنخفاض مبالغها ، ولنا أن نشير هنا إلى أن المشكلة الإجتماعية لإعاشة المطلقة التي لا دخل لها لا يتعين أن يتراخى حلها إلى حين وفاة المطلق بل يتعين مواجهتها منذ تاريخ الطلاق وبغض النظر عن مدة الزواج أو سبب الطلاق .

٣- مع إمتداد نظام التأمينات الإجتماعية فى مصر إلى كافة المواطنين ممن لا ينتفعون بأى من نظم التأمين الإجتماعى للعاملين وبمراعاة إهتمام النظم الأخيرة بأداء مزايا المعاشات تتناسب مع الدخل مما يتعين معه أداء تلك المزايا والمعاشات فى حالات الوفاة إلى من كان يعتمد فى معيشته على دخل المؤمن عليه بإعتبارها تعويضا له فلما لا نفهم إستحقاق الوالدين بلا شروط وإستحقاق الأم حتى فى حالة زواجها سواء من الأب أو غيره إذ يتنافى ذلك مع الإتفاقيات والخبرة الدولية كما يؤثر على أنصبة الأم واليتامى فلا تحقق ضمانا لمستوى المعيشة القائم

قبل الوفاة والأمر ذاته بالنسبة لإستحقاق الإخوة والأخوات حال حياة الوالدين .

- ٤- إعادة النظر فى نسب توزيع معاش الوفاة وقواعد الجمع بين المعاش والدخل بحيث :
- لا يكون للأرملة أن تجمع بين المعاش ودخلها أو معاشها من العمل إلا فى الحدود المقررة بالنسبة لباقى المستحقين مع توجيه الفائض إلى رفع حدود الجمع بالنسبة لجميع المستحقين .
 - رفع نصيب الإبن المنفرد وهو قاصر وقد يكون يتيم الوالدين أو توفى والده وتزوجت والدته من آخر، إلى نصيب الأرملة المنفردة أى من $\frac{3}{2}$ المعاش إلى $\frac{4}{3}$ المعاش .

ملحق
بيان بتوزيع معاشات الوفاة بين المستحقين في نظم التأمينات الإجتماعية
وفقا للوضع ١٩٨٥

الدولة	الأرملة		اليتامى		آخرون المستحقون وشروطهم
	النسبة	الشروط	النسبة	الشروط	
دول متقدمة (١)					
١- أسبانيا	٤٥%	أقل من ٦٥	٢٠%	أقل من ١٨ أو عاجز يتيم الوالدين	الأرملة العاجز المعال للأخوة والآخوات بشروط اليتامى ٢٠%
٢- الدانيمارك	٥٢.٥%	٦٥ فأكثر	٤٥%	يزاد بحوالى ٦٠% ليتيم الوالدين	
٣- السويد	٤٠%	معاش موحد أو رعاية طفل فضلا عن معاش موحد يرتبط برعاية الأطفال (المدة)	١٥% ٤٠% من معاش (المدة)		
٤- ألمانيا الاتحادية	٦٠%	٤٥ فأكثر أو عاجز أو ترعى طفل والإ لمدة ٣ شهر	١٠% ٢٠%	أقل من ١٨ سنة (٢٥ للطالب) المعال أو العاجز يتيم الوالدين	الأرملة الأرمل
٥- المملكة المتحدة	مبلغ أسبوعى موحد	٥٠ سنة تخفيض ٧% عن كل سنة حتى الأربعين أو ترعى طفل	حوالى ٢٠% من معاش الرملة	يتيم الوالدين	الأرملة الأرمل
٦- النرويج	٥٥%	يزداد فى حالة رعاية الأطفال	٤٠% من المعاش الأساسى	علاوة على المزايا المرتبطة بالأجور أول طفل أقل من ١٨ سنة لكل طفل تال أقل من ١٨ سنة أول طفل يتيم الوالدين ١٠٠% ٤٠% ٢٥% لكل طفل تال يتيم الوالدين ويشترط ليتيم الوالدين أن يقل عن ١٨ سنة (٢٠ للطالب)	تؤدى منحة لمدة محدودة فى حالة التعطل وللمطلقات أو المنفصلين

١. لم تشمل أستراليا لإرتباط المعاش بإختبارات للدخل وفنلندا حيث تأخذ بالمعاشات القومية مع ملاحظة التفرقة بين يتيم الوالدين ويتيم الوالد الواحد.

الأرمل المعال	كالأرملة	أقل من ١٨ (٢٦) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	٤٠% ٦٠%	---	٦٠%	٧- النمسا
الأرمل ٦٥ فأكثر والمطلقة التي ترعى طفل أو أكثر لوالد معال وأحد	كالأرملة	أقل من ١٨ سنة (١٩) للطلاب) أو عاجز قبل بلوغه الـ ٢٢	٧٥% من معاش المدة	٦٢ سنة فأكثر أو رعاية طفل أو العجز	٧٥% معاش المدة	٨- الولايات المتحدة
١٨	٨٢.٥	أقل من ١٨ (٢١ لو طالب) ترعاه الأرملة ويزاد أيضا	٥٠% من معاش الشيوخه بين الأرملة أو الأرمل المعال أو الوالدين المسنين واليتامى والأحفاد أقل من ١٨ سنة مع إضافات موحدة شهرية لرعاية الطفل.	١٠- إيرلندا		
في حالة عدم وجود يتامى يؤدي ١٥% لكل والد مسن أو أخت غير متزوجة أو أخ قاصر وذلك بشرط الإعالة فضلا عن العجز أو عدم الحصول على معاش آخر	أقل من ١٨ (٢١ و ٢٦ للطلاب) أو العاجز يتيم الوالدين تزداد إلى ٦٠% في حالة عدم وجود مستفدين آخرين	٢٠% ٤٠%	١١- إيطاليا			
يؤدي كامل المعاش للأرملة (أو الأرمل المعال) ٤٥ سنة أو عاجزة أو ترعى طفل ولا تستحق معاش عن نفسها والا أدى المعاش لمدة سنة واحدة.	أقل من ١٨ (٢٠ للعاجز و ٢٥ للطلاب) يتيم الوالدين معاش الشيوخه	٤٠% من معاش الشيوخه ٦٠% من معاش الشيوخه	١٢- بلجيكا			
٨٠% من ترعى طفل أو ٤٥ سنة و ٥ سنوات الشيوخه	أقل من ١٨ (٢٠ للعاجز و ٢٥ للطلاب) يتيم الوالدين معاش الشيوخه	٤٠% من معاش الشيوخه ٦٠% من معاش الشيوخه	١٣- سويسرا			
٥٢% تؤدي بشرط الإعالة وبلوغ ٥٥ سنة أو العجز إلى الأرملة أو المطلقة أو المنفصلة أو الأرمل ويضاف ١٠% إذا هناك ٣ اطفال فأكثر.	أقل من ١٨ (٢٥ للطلاب) أو عاجز	معاش موحّد	١٤- فرنسا			
٦٠% ٦٢ فأكثر ٤٥:٦٥ يرعى طفل وتخفف ١٠% عن كل سنة أقل حتى سن الـ ٣٥ +معاش موحّد	أقل من ١٨ (٢٥ للطلاب) أو عاجز	معاش موحّد	١٥- كندا			

الأرمل المعال العاجز والمطلقة وفقا لمدة الزواج ومدة الإشتراك	كالأرملة	أقل من ١٨ (٢٥) للطالب) أو العاجز يتيم الوالدين	٣/١ المعاش الأساسي + ٢٠% من معاش المدة الضعف	تزداد بعلاوة لرعاية الطفل	١٠٠% من المعاش الأساسي + ٣/٢ معاش المدة	١٦- لكسمبرج
-----	-----	أقل من ١٠ وتزداد من ١٠:١٦ ثم تزداد للطالب حتى سن ٢٧ أو العاجزين من ١٦:١٨	حوالي ٢٢% منالأرملة	٤٠سنة أو عاجزة أو ترعى طفل والا لمدة محدودة	مبلغ موحد اسبوعى	١٧- هولندا
دول نامية:						
الأرمل العاجز الوالدين المعالين والأخوة والأخوات بشروط اليتامى -----	كالأرملة مع اليتامى	أقل من ١٨ (٢١) للطالب أو عاجز أو غير متزوجة فوق الخمسين أو مترملة أو مطلقة لكل من الطفل الأول والثانى	٥٠% بالتساوى	منفردة مع غيرها	٧٥% ٦٠%	١٨- الأرجنتين
-----	-----	لكل من الطفل الأول والثانى ليتيم الوالدين مهما كان عددهم	٧.٥% ١٠%	٥٠ سنة أو عاجزة أو ترعى طفل ويخفف المعاش للعمر الأقل ولمن تحصل على معاش من عملها ٥٠ سنة فأكثر أو ترعى طفل أو عاجزة ترعى اطفال المؤمن عليه	١٦% ٥٠%	١٩- إسرائيل
الأرمل المعال ٥٥ سنة فأكثر	كالأرملة	يتيم أحد الوالدين يتيم الوالدين	٥٠% ١٠٠%	٥٠ سنة فأكثر أو ترعى طفل أو عاجزة ترعى اطفال المؤمن عليه	٥٠% ٤٠%	٢٠- أفريقيا الوسطى
الأرمل العاجز ٢٠% للأرملة أو الأب المعال العاجز ١٠% للإخوة والأخوات المعالين بشروط اليتامى	كالأرملة	أقل من ١٨ (٢٥) للطالب) أو عاجز والبنات غير المتزوجة يتيم الوالدين	٢٠% ٤٠%	ترعى اطفال المؤمن عليه	٤٠%	٢١- إكوادور

٢٢- الأردن	%٥٠	-----	%٥٠	أقل من ١٨ (٢٦) بالتساوي	مع اليتامى	الوالدين المعالين والاخوة والاحوات المعالين بشروط اليتامى
٢٣- البحرين	%٣٧.٥	-----	%٥٠ %٨٧.٥	أقل من ٢٢ (٢٦) للطلاب	١٢.٥	لوالدين المعالين بالتساوي
٢٤- البرازيل	%٥٠	-----	%١٠	أقل من ١٨ أو عاجز وبنات غير متزوجات أقل من ٢١ أو عاجزات	كالأرملة	الأرمل في حالة عدم وجود أى أولاد وفقا للترتيب التالي : الأم ثم الوالد العاجز ثم الأخوة والأخوات بشرط اليتامى
٢٥- البرتغال	%٦٠	أكبر من ٦٥ أو عاجزة أو أكثر من ٣٥ وترعى طفل وعاذ ذلك لخمس سنوات منفردة	%٢٠ %١٠	أول طفل لثاني والثالث فقط ليقيم الوالدين ويشترط لليتامى أقل من ١٨ سنة (٢٤ للطلاب) أو العاجز	كالأرملة	٦٥ سنة أو عاجز
٢٦- الجزائر	%٧٥ %٥٠	مستحقين آخرين	%٦٠ %٤٠	طفل وأحد أكثر من طفل بالتساوي ويشترط أقل من ١٨ أو عاجز أو انثى دون دخل	مع الأطفال	الوالدين المعالين
٢٧- الدومينكان	%٥٠	٥٥ سنة فأكثر	%٤٥ ١٦.٦٧ ٣٣.٣٣	أقل من ١٦ أو عاجز	كالأرملة	الأرمل المعال العاجز
٢٨- السعودية	%٥٠	يشترط ٦ أشهر زواج من المؤمن عليه أو سنة زواج من صاحب المعاش	%٢٠ %٤٠	أقل من ٢٠ (٢٥) للطلاب) أو بنت غير متزوجة معالة	%٢٠	الوالدين المعالين أو الخت المعالة غير المتزوجة
				يتيم الوالدين		

٢٩- السلفادور	%٦٠	٦٠ فأكثر أو عاجزة والأدى لمدة ٣ سنوات	%٣٠	أقل من ١٦ (٢١) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٣٠	لكل من الوالدين
٣٠- السنغال	%٥٠	٥٠ سنة فأكثر لمدة ٥ سنوات مالم ترعى طفلين أقل من ١٨ سنة (تخفيض ٥% عن كل سنة أقل من الـ (٥٠	%٢٠	لكل يتيم الوالدين أقل من ١٨ سنة بحد أقصى ١٠٠% من المعاش	كالأرملة	٥٥ سنة فأكثر أو عاجز
٣١- العراق	%٦٠	-----	%٤٠	أقل من ٢٧/١٧ للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الأرمل العاجز المعال للأم المعالة والأب العاجز والاخت غير المتزوجه والأ أقل من ١٨
٣٢- الفلبين						يؤدي ما يعادل معاش الشيخوخة إلى الرملة والأطفال المعالين وفي حالة عدم وجودهم يوزع بالتساوي بين المعالين من الوالدين والأقارب
٣٣- الكاميرون	%٥٠	-----	%١٥	يتيم أحد الوالدين يتيم الوالدين	%١٠	لوالدين يوزع المعاش بالتساوي بين الأقارب في حالة عدم وجود المستحقين
٣٤- الكونغو (برازافيل)	%٥٠	-----	%٢٥	أقل من ١٦ (٢٠) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الأرمل العاجز
٣٥- المغرب	%٥٠	-----	%٢٥	أقل من ١٢ (٢١) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الأرمل المعال ٥٠ فأكثر أو عاجز
٣٦- المكسيك	%٥٠	تزداد إلى ٧٠% لو ترعى طفل	%٢٠	أقل من ١٦ (٢٥) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الأرمل المعال العاجز ٢٠% لكل من الوالدين بشرط الإعالة وعدم وجود أرملة أو يتامى

الأرمل المعال العاجز في حالة عدم وجود أرملة أو يتامى يؤدي ٢٠% للحفيد وكل من الوالدين ترفع إلى ٤٠% للأرملة	كالأرملة	أقل من ٢٤)١٨ للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	٢٠% ٦٠%	أرملة التي ترعى طفل أو أشهر زواج من مؤمن عليه أو ٢٤ شهر زواج من صاحب المعاش	٧٠%	٣٧- اليونان
أرمل معال عاجز	كالأرملة	بنت ٤٥ سنة غير متزوجة ترعى والديها يتيم الوالدين	مع الأرملة ٦٦%	أرملة أو مطلقة ذات دخل محدود	٧٥%	٣٨- أوراجوى
الأرمل العاجز لكل والد معال مسن أو عاجز	كالأرملة ٢٠%	أقل من ١٨ طالب أو عاجز يتيم الوالدين	٢٥%	-----	٥٠%	٣٩- إيران
الأرمل المعال	كالأرملة	أقل من ١٦ أو عاجز يتيم الوالدين	١٦.٦٧	٥٠ سنة فأكثر أو عاجزة والا لمدة ٦٠ شهر	٦٠% ٥٠%	٤٠- باكستان ٤١- بريادوس
أرمل عاجز الأم والوالد العاجز أو المسن ٣٠% ٢٠% للأخوة والخوات بشرط اليتامى	كالأرملة ٣٠%	أقل من ١٤ أو عاجز يتيم الوالدين	٣٣.٣٣ ٢٠% ٥٠%	٥٥ سنة فأكثر أو ترعى طفل والا لمدة ٦٠ شهر	٥٠%	٤٢- بنما
الأرمل المعال لكل والد معال من أو عاجز ٢٠% ولكل أخ أو أخت أقل من ١٩ سنة ١٠% وذلك بشرط عدم وجود أرملة أو يتامى بحد أقصى ٦٠%	كالأرملة	أقل من ١٩)١٨ للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	٢٠% ٣%	-----	٤٠%	٤٣- بوليفيا

الأرمل العاجز للوالدين المعالين	كالأرملة %٢٠	أقل من ١٨ (٢١) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٢٠	-----	%٥٠	٤٤- بيرو
الأرمل المعال العاجز	كالأرملة	أقل من ١٨ (٢٠ و ٢٥) للطالب) أو عاجز أو بنت غير متزوجة يتيم الوالدين	%٢٥	-----	%٦٠	٤٥- تركيا
الأرمل العاجز	كالأرملة	أقل من ١٦ (١٩) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٢٠	٥٥ فأكثر أو عاجزة والألمدة ٢ أشهر أو حتى يصل اليتيم سن عدم الاستحقاق ما لم تصل إلى الخمسين قبل ذلك	%٥٠	٤٦- ترمنداد وتوياجو
الأرمل العاجز	كالأرملة	أقل من ١٦ (٢١) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٢٥	٤٠ فأكثر أو عاجزه	%٤٠	٤٧- توجو
الأرمل العاجز	كالأرملة	أقل من ١٦ (٢١) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٣٠	-----	%٧٥	٤٨- تونس
أرمل معال عاجز	كالأرملة	للكل يتيم يتيم الوالدين أو يتيم الوالد والام غير مستحقة	%٢٠	أكثر مستحقين للأرملة غير العاملة أو عاجزة	%٥٠	٤٩- جابون
أرمل عاجز	%٥٠	أقل من ١٨ أو عاجز يتيم الوالدين	%٢٥	-----	%٥٠	٥٠- جواتيمالا
الأرمل	كالأرملة	يتيم أحد الوالدين يتيم الوالدين	مع الأرملة %٢٣.٣	-----	%٥٠	٥١- جيانا
						+ ١٦.٦٧% عن كل طفل من الثلاثة الأول

٥٢- زائير	٤٠% ٥٠% فاكتر أو عاجز والّا تعويض يعادل معاش ١٢ شهر	٢٥% أقل من ١٦ (٢٥) للطلاب) أو عاجز بحد أقصى ١٠٠% يتيم الوالدين بحد أقصى ٢٠٠%	كالأرملة	أرمل معال عاجز
٥٣- ساحل العاج	٥٠% ٥٠ سنة فاكتر أو عاجزة أو ترعى طفلين	٢٠% أقل من ١٦ (٢١) طالب)	-----	-----
٥٤- نيوزيلاند ٥٥- سوريا	لمن يحددهم المؤمن عليه والّا للأرملة والأقارب المعالين	٢٥% أقل من ٢١ (٢٤) للعاجز	كالأرملة	الأرمل عاجز لكل من الوالدين
		١٢.٥% لكل يتيم	١٢.٥%	
		٣٧.٥% يتيم الوالدين	٣٧.٥%	
٥٦- شيلي	٥٠% للأرملة التي ترعى طفل أو أكثر	١٥% أقل من ١٨ (٢٤) للطلاب) أو عاجز بحدلأم والأب العاجز بشرط إعالة أقل من ٧٥% أقصى ٣٠%	كالأرملة	الأرمل المعال العاجز للوالدين في حالة عدم وجود أرملة ويتامى
٥٧- فنزويلا	٤٠% ٤٥ فاكتر أو ترعى طفل والّا تعويض يعادل معاش ٢٤ شهر	٢٠% أقل من ١٤ (١٨) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	-----	-----
٥٨- كوستاريكا	٧٠% ٥٥ فاكتر أقل من ٥٥ سنة	٣٠% أقل من ٢٢ (٢٥) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الأرمل المعال أو العاجز
		٦٠%	٣٠%	أخوة معالين عاجزين أو مسنين
			٢٠%	الأم والأب العاجز بشرط إعالة أقل من ٧٥%
			٤٠%	الوالدين المعالين ٧٥% فاكتر
٥٩- كولومبيا	٥٠% -----	٢٠% أقل من ١٨ (١٨) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	كالأرملة	الوالدين والجديد المعالين
		٣٠%	٢٠%	

٦٠- ليبيا	%٥٠	-----	%٢٠	أقل من ١٨ أو بنت غير متزوجه لكل يتيم الوالدين يتيم الوالدين المنفرد	%٤٠	لوالدين المعالين فوق الستين في حالة عدم وجود أرملة ويتامى
٦١- ليبيريا	%٥٠	-----	%١٠	أقل من ١٨ (٢١) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٢٠	الأرمل العاجز كالأرملة
٦٢- ماليزيا	%٦٠	-----	%٤٠	أقل من ١٦ (١٨) للطلاب)		
٦٣- مدغشقر	%٣٠	-----	%١٥	لأول وثن طفل للثالث فأكثر يتيم الوالدين	%١٠	لكل من الوالدين أو الجدود المعالين بحد أقصى ٣٠%
٦٤- مصر						يتم توزيع المعاش وفقا لجدول مرفق بالقانون بين الأرملة والمطلقة بدون دخل والأرمل العاجز ، واليتامى حتى ٢١ (٢٤) أو ٢٦ للطلبة) والبنات غير المتزوجات والوالدين والأخوة والأخوات بشروط اليتامى .
٦٥- موريتانيا	%٥٠	٥٠ فاكتر أو عاجزة	%٢٥	أقل من ١٤ (٢١) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٤٠	الأرمل العاجز كالأرملة
٦٦- نيكارا جيو	%٥٠	٤٥ فاكتر أو عاجزة والال لمدة ٢٤ شهر أو حتى تنتهى من إعالة طفل مستحق أكثر من ٦٥ أو عاجزة	%٢٥	أقل من ١٥ (٢١) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٥٠	الأرمل المعال العاجز كالأرملة
٦٧- هندوراس	%٤٠		%٢٠	أقل من ١٤ (١٨) للطلاب) أو عاجز يتيم الوالدين	%٤٠	الأرمل العاجز للأرملة والمعال والوالد العاجز فوق الـ ٦٥

دول أقل نموا :

أرمل معال	٤٠ %	للأطفال أقل من ١٦) ٢٦ للطلبة) أو عاجزين أو بنات غير متزوجات	٥٠ % بالتساوى	-----	٤٠ %	٦٨- السودان
الأرمل المعال العاجز	كالأرملة	أقل من ١٤ (١٨) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين	٢٥ %	٥٠ فاكثراً أو عاجزة	٥٠ %	٦٩- النيجر
الأرمل العاجز الوالدين المعالين	كالأرملة ٢٥ %	أقل من ١٦ (٢١) للطالب) يتيم الوالدين	٢٥ % ٤٠ %	للأرملة التي ترعى طفل أو أكثر ومضت سنة على الزواج	٥٠ %	٧٠- بورندي
الأرمل العاجز	كالأرملة	يتيم احد الوالدين يتيم الوالدين	٢٥ % ٤٠ %	٤٠ فاكثراً أو ترعى طفل أو حامل أو عاجزه ومضى سنة على الزواج	٥٠ %	٧١- تشاد
الأرمل المعال	كالأرملة	أقل من ١٨ (٢٥) للطالب) أو عاجز يتيم الوالدين يتيم الوالدين	٢٥ % ٤٠ % ٢٠ %	-----	٥٠ %	٧٢- رواندا
-----	-----	بما لا يجاوز ١٠٠ %	٢٠ %	٥٠ فاكثراً أو ترعى طفل أو أرملة صاحب معاش	٥٠ %	٧٣- غينيا
الأرمل العاجز	كالأرملة	لكل طفل أقل من ١٤ (ترفع الى ٢١ لكل طالب أو عاجز) ليتيم الوالدين	٢٥ % ٤٠ %	التي ترعى طفل أو أكثر أو استمرت مدة الزواج سنة أو أكثر	٥٠ %	٧٤- بوركينافاسو (فولتا العليا)
-----	-----	لكل طفل معال بحد أقصى ٥٠ %	١٠ %	-----	٥٠ %	٧٥- مالي

٧٦- هايتى	٥٠%	من المعاش يوزع بين الأرملة والاطفال أقل من ١٨ سنة أو العاجزة والأقارب المعالين
دول اشتراكية:		
٧٧- الاتحاد السوفيتى	٤٥%	لكل من أول وثانى مستحق (٦٥% لو يتيم الوالدين) و ١٠٠% فى حالة ٣ مستحق أو أكثر ويشترط لاستحقاق الأرملة ٥٥ سنة فأكثر أو عاجزة أو ترعى ويشروط لليتامى الإعالة أو العجز وتنتشرط الإعالة للاحفاد والوالدين.
٧٨- المانيا	٦٠%	٦٠ سنة فأكثر أو ٣٠% أقل من ١٦ (أو طالب) كالأرملة الأرمل العاجز عاجزة أو ترعى طفل أو ٤٠% المسن
٧٩- المجر	٥٠%	٥٥ فأكثر أو ٢٥% أقل من ١٦ (١٩) يتيم الوالدين عاجزة أو ترعى طفلين وعدا ذلك لمدة ٥٠% ١٢ شهر يتيم الوالدين أو يتيم الم والوالد عاجز
٨٠- بلغاريا	٥٠%	لمستحق واحد ٧٥% مستحقان ، ١٠٠% ثلاثة مستحقين فأكثر ويتحدد المستحقون فى المعالين من الأطفال والأخوة والأخوات والاحفاد أقل من ١٨ سنة أو عاجزين ثم الوالدين المسنين أو العاجزين وذلك فى حالة رعاية طفل أو أكثر ثم فى الأطفال والأخوة والأخوات أقل من ١٦ (٢٥ للطلبة) أو عجزه .
٨١- تشيكو سلوفاكيا	٦٠%	٥٠ فأكثر او عاجزه ٣٠% أقل من ١٥ (٢٦ للطلبة) أو عاجز او ترعى طفل او ٤٥ سنة حتى ٤٩ سنة ويتيم الوالدين وترعى طفلين والا لمدة ١٢ شهر
٨٢- رومانيا	٥٠%	من المعاش لو مستحق واحد ٧٥% مستحقان ١٠٠% ثلاثة فأكثر ويتم تحديد المستحقين فى الأرملة والأرمل والوالدين المسنين او العاجزين وذلك فى حالة رعاية طفل أو أكثر ثم فى الأطفال والأخوة والأخوات أقل من ١٦ (٢٥ للطلبة) أو عجزه
٨٣- كويا		يوزع المعاش بالتساوى بين الأرملة والأرمل المعال المبالغ ٦٠ سنة أو عاجزه - أطفال أقل من ١٧ او عاجزين- والدين معالين
٨٤- يوجوسلافيا	٧٠%	لو مستحق واحد ، ٨٠% مستحقان ، ٩٠% ثلاثة مستحقين ، ١٠٠% أربعة مستحقين فأكثر ويشترط للأرملة ٤٥ سنة فأكثر وللارمل ٦٠ سنة فأكثر أو العجز ولليتيم أقل من ١٥ (٢٦ للطالب) أو عاجز ولأم المعالة ٤٥ سنة فأكثر وللوالد المعال ٦٠ سنة أو عاجز وللأحفاد والأخوة والأخوات الإعالة.

المراجع:

أولا : كتب:

أ- باللغة العربية:

١- د.سامى نجيب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨١.

٢- _____، موسوعة قانون التأمين الإجتماعى، القاهرة، دار التأمينات، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

٣- قوانين التأمين الإجتماعى، وزارة التأمينات، القاهرة، ١٩٨٧.

ب- باللغة الانجليزية:

1- C.B. Mamoria, Principles of Social Security, Delhi, kitab Mahal, 1965.

2- I.L.O , Introduction to social security, Geneva, 1970.

3- Jim Matthewman and Nigel Lambert, social security and state Benefits, toley publishing company Ltd, England, 1982.

4- Mark R. Greene & James s. Trieschann, risk and insurance, Fifth Edition, Cincinnati, Ohio, southwestern publishing co. 1981.

ثانيا: تقارير ودراسات:

أ- باللغة العربية:

١- إتفاقيات العمل الدولية الجزء الأول (من ١ الى ٨٠) والجزء الثانى (من ٨١ الى ١٣٤)، القاهرة، منظمة العمل العربية السكرتارية المؤقتة، مارس ١٩٧١.

٢- توصيات العمل الدولية (من ١ إلى ١٤٢)، القاهرة، منظمة العمل العربية السكرتارية المؤقتة، مارس ١٩٧١.

٣- التقارير السنوية للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أعوام ٨٤/٨٤، ٨٤/٨٣، ٨٥/٨٥ و ٨٦/٨٥ القاهرة ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧.

٤- التقرير السنوى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن عام ١٩٨٥/٨٤ القاهرة، ١٩٨٦.

٥- تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات عن عامى ١٩٨٣/٨٢ و ١٩٨٥/٨٤، القاهرة، ١٩٨٤ و ١٩٨٦.

ب- باللغة الانجليزية :

- 1- Benefits in the case of Industrial accidents and occupational Diseases, Report VII (I) and (2) submitted to international labour conference, Forty Seventh session, Geneva I.L.O., 1962.
- 2- Social Security programs throughout the world -1985 U.S. Department of health and Human services, social security Administration, Washington, U.S.A., July 1986.